اشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في انظمة الحكم العربية وأثرها في التعددية السياسية

وليد سالم محمد

مدرس/ فرع السياسة العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

ان الاستبداد ظاهرة تُعبر عن خلل يعتري العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي طالما فُهمت من قبل السلطة السياسية بفوقية الحاكم على المحكوم من خلال عد السلطة ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفيا مما اوجد خللا في العلاقة بين السلطة والمجتمع.

ومن ثم فان النظم السياسية العربية المعاصرة لم تفهم السلطة فهما مغايرا عما سبق ومن هنا كان الموقف السلبي من المجتمع عموما ومن المعارضة السياسية خصوصا، مما ساعد على قيام اجواء من عدم الثقة بينهما انعكست سلبا على المواطن والمجتمع وعلى الموقف من التعددية السياسية، مما يعني ان سوء فهم منظومة الحقوق والحريات على مستوى السلطة والمجتمع انعكس سلبا على مسار العلاقة بينهما ومن ثم اوجد نمطا تسلطيا في تلك العلاقة، وهي الفرضية التي حاول البحث اثباتها.

المقدمة

من الحقائق الثابتة ان الاستبداد في انظمة الحكم العربية ظاهرة عرفتها المنطقة العربية منذ زمن طويل فهو لم يكن وليد الامس القريب ،وقد اسهمت في تشكيله العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. ومن ثم فان هذا الاستبداد بما يحمله من طابع القدم يكشف عن خلل يعتري العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي طالما فهمت من قبل السلطة السياسية بفوقية الحاكم على المحكوم من خلال عد السلطة ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفيا مما اوجد خللا في العلاقة بين السلطة والمجتمع ، مما عنى ان الاستبداد كان نتيجة للخلل الذي اعترى فهم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ومن ثم فان النظم السياسية العربية المعاصرة لم تفهم السلطة فهما مغيرا عما سبق ومن هنا كان الموقف السلبي من المجتمع عموما ومن المعارضة السياسية خصوصا ، فكان التهميش والنفي والالغاء وذروة العنف هي الية الخطاب السياسي الرسمي للسلطة مع المعارضة ، ومع استمرار

المتغيرات الاقليمية والدولية وتزايد الضغوطات الاجنبية اضطرت الانظمة السياسية العربية الى اضفاء مسحة من الديمقراطية على الية التعامل مع الاخر فسمحت بعضها الى حد ما للمعارضة السياسية بالظهور والعمل مع الاحتفاظ لنفسها بامتلاك حق النقض ضد هذه المعارضة، مما يعني غياب خطوط التواصل والحوار الجاد والبناء بينهما مما ساعد على قيام اجواء من عدم الثقة بينهما انعكست سلبا على المواطن والمجتمع.

ومن هنا كانت فرضية البحث ترى ان حماية المجال السياسي من الاضطراب لايمكن ان تكون دون تمكين المعارضة السياسية من حقها الدستوري او القانوني واحاطة ذلك الحق بالضمانات القانونية والتشريعية ضمن اطار كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين. ان هذه القاعدة في العمل السياسي لايمكن ان تقوم دون ان يكون هناك فهما سليما وصحيحا لمنظومة الحقوق والحريات على مستوى السلطة ومستوى الافراد، ومن ثم فان الفهم السليم لهذه المنظومة هو الذي يرتقي بالمعارضة لتكون قوة توازن في المجتمع لانها تعبير عن القوى الاجتماعية الاخرى الامر الذي يمكنها من احتلال الموقع الوسط بين المجتمع والسلطة.

في حين تحددت اشكالية البحث في ان سوء فهم منظومة الحقوق والحريات انعكس على سوء فهم مسار العلاقة بين السلطة والمجتمع اذ غالبا ماتنظر السلطة في الدول العربية للشعب من ناحية الكم وليس النوع، ان هذا المعيار الكمي في تحليل موقع الشعوب ولد نمطا تسلطيا في علاقة السلطة بالمجتمع، ساهم في تشكيله (النمط) كل من السلطة والمجتمع ولكن الغلبة فيه دائما لصاحب السلطة (النظام السياسي).

وتم اعتماد المنهج الاستقرائي في رصد الظاهرة وتحليلها وصولا للنتائج الموضوعية. ولغرض تحليل ما جاء في الفرضية والاشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وكالاتي: السلطة ومسار العلاقة مع المجتمع؛ المجتمع ومسار العلاقة مع السلطة؛ سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة واثرها في التعددية السياسية.

المبحث الأول: السلطة ومسار العلاقة مع المجتمع

من الحقائق الثابتة ان المجتمع سابق في الوجود على الدولة، فاذا كان المجتمع شرطا للدولة فان الاخيرة ليست شرطا للمجتمع اذ يتسم المجتمع بانه اكثر دواما واستقرارا من الدولة بمعناها الضيق (النظام السياسي). واذا كان وجود السلطة امرا ضروريا في كل مجتمع فليس شرطا ان تكون هذه السلطة هي النظام السياسي[1] .

كما ان من الامور المسلم بها هي ان السلطة السياسية هي خط الدفاع الاخير عن الكيان الاجتماعي ضد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدده، فهي من جهة تعمل كالية من اليات الضبط الاجتماعي في الداخل وهنا لابد من ممارسة وظيفتها القهرية الردعية، ومن جهة اخرى يجب ان تكون وسيلة تقنين وتنظيم لأطر التفاعلات داخل المجتمع، وتبدو هنا العلاقة طردية بين ممارسة القهر أو الردع وبين التقنين والتنظيم، فكلما كانت قادرة على اشباع الحاجات المادية والمعنوية كلما زادت شرعيتها وتقلص اللجوء الى القهر او الردع، وكلما عجزت عن اداء وظيفتها التوزيعية بشكل عادل في المجتمع تناقصت شرعيتها وزاد اللجوء الى القهر والردع [2]. ويبدو هذا متجليا في الانظمة الشمولية ومنها انظمة الحكم العربية.

وعند دراسة حالة المنطقة العربية ونظمها السياسية تتجلى لنا اشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، بهوة عميقة وعلاقة سلبية صارخة ساهم في صياغتها عوامل عديدة سنحاول دراستها في المطالب الثلاثة الاتية: المطلب الاول، الارث التاريخي؛ المطلب الثاني: العامل الاستعماري؛ المطلب الثالث: الواقع المتردي لفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المطلب الاول: الارث التاريخي

تجلت ملامح صورة طاعة السلطة بمظاهر الاستبداد التي تجسدت في محطات عدة عبر التاريخ في الواقع العربي حتى تجسدت صيغة السلطة المطلقة في انظمة الحكم المتعاقبة التي حكمت النطقة العربية لقرون طويلة منذ نهايات الدولة الاموية مرورا بالدولة العباسية والدولة العثمانية وصولا الى انظمة الحكم العربية المعاصرة فجميعها على الرغم من اختلاف شخوصها وتباعد فترات حكمها واختلاف انتماءاتها وايديولوجياتها الا ان اسلوب الحكم وصور طاعة المحكوم تمثل عاملا مشتركا بينها. فهي جميعها نظم شمولية استخدمت الدين واستغلته في اضفاء

طابع الشرعية على انظمتها من جهة ولمنع الخروج عليها من جهة اخرى تحت ذريعة عدم جواز الخروج على اولى الامر (وهو ما سنأتي على بحثه لاحقا).

ان هذا الارث التاريخي شكل مرجعية ثابتة فسرتها انظمة الحكم المعاصرة انه لاحياد عنها في ممارسة الحكم، وهنا وجدت هذه النظم نفسها امام حتمية ديناميكية يدمغها العمق التاريخي فهي متجذرة في الواقع السياسي للمنطقة وشعوبها ومن ثم شكلت قدرا حتميا لها. وبحسب هذا التصور وجدت النظم السياسية العربية المعاصرة ان استحواذها بالسلطة والغاء الاخر واستخدام العنف ضد معارضيها سلوكا ثابتا عبر التاريخ فهي لم تخالف المعهود في ردعها وقهرها واستبدادها امام شعوب قهرت منذ زمن بعيد، وشكلت سطوة السلطة وعنفها جزءا من واقعها وتاريخها مجسدة صورة ابت ان تغادر مخيلة تلك المجتمعات.

ومن هنا كان فهم السلطة لمسار العلاقة مع المجتمع يمتد في عمق الزمن مشكلا استحقاقا تاريخيا لايمكن التنازل عنه، كيف لا وهي الوريث الذي خاض معارك التحرير والاستقلال ضد المحتل ومن ثم معركة بناء الدولة والمجتمع، فوجدت ان من حقها على الشعب ان تحكمه بهذه الطريقة وعرفانا من الشعب بجميلها وفضل نضالها ان يستسلم لها. ان هذا الارث التاريخي في ممارسة الاستبداد دفع كثير من الباحثين الغربيين الى عزو التسلط في النطقة العربية الى طبيعة الدين الاسلامي فيرى احدهم " ان جميع الانظمة العربية يحكمها شخص واحد او مجموعة اشخاص ... وانه نظراً لشمول هذه الظاهرة فلا يمكن تفسيرها بانها تحدث بمحض الصدفة وحدها بل ان التكهن بوجود اثر للدين او اثر عقلية معينة بذاتها في السياسة لا يذهب بعيدا في تفسير هذه الظاهرة"[٣].

ويضيف اخر " يشخص العامل الذي يميز الوطن العربي، ويجعل التحول إلى الديمقراطية مستحيلاً بأنه الإسلام... وأن القول بعدم التوافق بين الإسلام والحكومة الديمقراطية هو قول يدعمه الظرف الذي يشير إلى كون معظم الأقطار الإسلامية غير العربية هي أيضاً غير ديمقراطية " [٤].

ومن هنا يمكن ان نخلص الى ان سوء فهم مسار العلاقة بين المجتمع و السلطة في المجتمع العربي يمتد في عمق الزمن مشكلا استحقاقا تاريخيا (من وجهة نظر النظام) ومرجعية

ثابتة قوامها التسلط على المجتمع، وبهذا تشكل النظم السياسية العربية امتدادا لتلك النظم التي فهمت معادلة الحكم فهما خاطئا.

المطلب الثاني: العامل الاستعماري

من جهة اخرى كانت ملامح العامل الاستعماري اكثر وضوحا في تفسير عقيدة المباعدة بين الحاكم والمحكوم في انظمة الحكم العربية المعاصرة، فعلى الرغم من اشتراك جميع هذه الانظمة بعدة سمات اهمها انها خضعت في فترات طويلة للسيطرة الاستعمارية المباشرة (الاحتلال العسكري) والتي لازالت مستمرة الى يومنا هذا في بعض الدول كالعراق والصومال وفلسطين او غير المباشرة (السيطرة الاقتصادية) في دول الخليج والاردن ومصر وغيرها من الدول، كما اتسمت هذه الانظمة في انها جميعها نظم شمولية يحكمها شخص واحد او مجموعة اشخاص فضلا عن ممارسة التسلطية على شعوبها وافتقارها للشرعية السياسية امام شعوبها. الا ان هذه الدول من جهة اخرى عندما خضعت للسيطرة الاستعمارية كانت تحكمها قيادات تقليدية عمل الاستعمار على ابقائها بعد تجريدها من نفوذها السياسي الحقيقي ان وجد فاصبحت هذه القيادات رمزا بلا مضمون يستعين بها المحتل حيثما يريد كواجهة لاضفاء الشرعية على بعض ممارساته وسياساته.

الا ان مرحلة مابعد الاستقلال قسمت البلدان العربية الى فئتين الاولى حصلت على استقلالها دون كفاح مسلح والثانية خاضت الكفاح المسلح لنيل الاستقلال الامر الذي انعكس تاثيره في مسيرة التطورالسياسي بعد الاستقلال، فمعظم البلدان التي حصلت على استقلالها بالطرق السلمية بدأت مسيرتها بتقليد النمط الليبرالي او شبه الليبرالي فأصدرت دستورها واسست مجالسها النيابية وذلك تحت تدريب واشراف المحتل، في حين خطت الدول التي خاضت كفاحها المسلح ضد المحتل مسارها باعتماد تحربة الحزب الواحد او الجبهة الوطنية كتنظيم سياسي وحيد في البلاد واعتماد التجربة الاشتراكية كطريق وحيد للاقتصاد والتنمية [٥].

الا انه في المحصلة النهائية انعكس الامر سلبا على المواطن العربي في كلا النمطين من البلدان العربية فظل الفرد يفتقر الى قيم الاحساس بالمواطنة والمشاركة السياسية والتمتع بالحقوق في ظل مواجهة نظام سياسي ارتقى سلم السلطة السياسية ويأبى التنازل عنها، اذ ترى الانظمة

العربية بنمطيها السابقين ان التركة الثقيلة التي ورثتها بعد الاستقلال تستلزم ادارة عجلة الدولة والمجتمع باقصى سرعة ممكنة لبناء شرعية الدولة – السلطة فباشرت باقامة حكومتها وادارتها وجيشها قبل ان تنتقل الى ترسيخ مؤسسات الدولة الاخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات، بمعنى انها بدأت بالحكومة (السلطة) قبل الدولة ولازالت عملية بناء الدولة العربية على الاسس السليمة لم تنضج بعد في اغلب الدول العربية[٦].

ومن هنا اهملت هذه النظم دور الفرد والمجتمع في بناء هيكل السلطة ومؤسسات الدولة، فالنخب الحاكمة وجدت في طروحاتها المشروع الناجح الذي ينهض بالدولة والمجتمع متناسية بذلك واقع وتاريخ هذا المجتمع، فتأرجحت هذه الانظمة بين قوالب فكرية(ايديولوجية) مستوردة وبين طموحات وطنية واجتماعية واقعية شكلت طرفي المعادلة في الصراع بين الوطني والاستعماري، بين القديم والحديث، بين الديني والقومي العربي، بين الاسلامي والعلماني، الا ان كل ذلك لم يعد بالخير على المواطن العربي فتوالت النكبات والنكسات على المستويات القطرية والقومية، فالهزائم العسكرية والصراعات الداخلية والمشاكل الاقليمية والاقتصادية والاجتماعية كلها ساهمت في تقويض بناء المؤسسات الحديثة من جهة وفي بناء العلاقة السليمة الهادئة بين الدولة والمجتمع من جهة اخرى مما ولد ازمة حادة من عدم الثقة بين الفرد والسلطة الامر الذي قاد الى قيام دولة تسلطية نصبت نفسها حارسا امينا على المجتمع فمارست عماية دولنة المجتمع في جميع مفاصل الحياة وهي في سعيها لتحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع تحولت الى أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلالية المجتمع، يدفعها الخوف من المجتمع و الشك في إخلاصه وولائه إلى الدفاع عن نفسها من خلال مناهضته والوقوف ضده والفتك بقوى المعارضة[٧]، وهي بهذا قضت على الاسس اللازمة لبناء الفرد المواطن، كما قضت على الاسس المادية اللازمة لبناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث تحت مسمى بناء الدولة والامة [٨].

وبهذا كان نشوء الدولة العربية الحديثة مستندا إلى قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو مهنية فكرية من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى نطاق جغرافي يفيض عن حدودها البشرية، كما صمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذه التركيبة وليعبر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات فنشأ واستقر النظام

السياسي نظاما سياسيا قبليا أو عائليا أو طائفيا او مهنيا معبرا عن مصالح عصبيات حاكمة ومتنفذة ترى في تحقيق مصالحها الخاصة نصرا للصالح العام وهو ما انعكس سلبا على موقع الفرد في التحليل السياسي الرسمي للسلطة[٩].

وتفسير ذلك بحسب رؤية غربية يعود الى " إن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية التي مر بها العالم لم توفر المناخ الملائم لنشوء أنظمة ديمقراطية وترسيخ التقاليد الديمقراطية، إذ خلف الاستعمار وراءه حكومات محلية تلقت(قسم منها)تدريباتها ودروسها في الأكاديميات الغربية من دون أن يتلقوا بجانبها أي مبدأ من مبادئ الديمقراطية، لأن الذين دربوهم واعدوهم كانوا يريدونهم بيادق طيعة لخدمة المصالح الاستعمارية وتنفيذ سياسة فرق تسد التي أرساها الاستعمار بنفسه للمحافظة على الأوضاع كما كانت قبل الاستقلال. فضلاً عن ذلك فإن شروط خلق وعمل الديمقراطية تتطلب وجود وحدة وطنية واستقرار اجتماعي وهي عوامل تقوضت سلفاً تحت تأثير السياسة الاستعمارية التي رسمت حدود الدول بشكل عشوائي يوائم الأغراض والمصالح الدائمة للمستعمرين ثم جاءت الظواهر والنتائج الناجمة من جراء تلك السياسات الاقتصادية الهزيلة والبطالة المتفشية والتعليم المتخلف لتجعل من الأوضاع العامة في الوطن العربي بمثابة مقبرة للديمقراطية " [١٠]. وهكذا كانت عملية بناء الدولة الحديثة في معظم هذه الدول بعد فترة طويلة من الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية معتمدا على الغرب بوحي من الغرب نفسه[١١].

وعليه يمكن ان نخلص الى ان العامل الاستعماري اسهم بشكل كبير في قيام نظم تسلطية شمولية مرتبطة وخاضعة له بشكل او اخر ومن ثم ضعف دور المؤسسات السياسية مقابل طغيان دور السلطات الحكومية في اطار النظام السياسي بوجه خاص وفي الحياة السياسية بوجه عام، وهو ما انعكس على هشاشة دور الفرد والمجتمع تجاه السلطة ومن ثم غياب المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة.

المطلب الثالث: الواقع المتردي لفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم

ان العلاقة بين السلطة والمجتمع او بين الحاكم والمحكوم في النطقة العربية هي ليست كما حددتها نظرية العقد الاجتماعي في الفكر الغربي، وان كانت رؤية توماس هوبز لطبيعة السلطة

متجسدة في انظمة الحكم العربية عبر قرون من الزمن الا انها ليست كما حددها هوبز باتفاق الافراد على التنازل عن كل ما يملكون لصالح حاكم مطلق يحقق الامن والاستقراراللمجتمع، كما انها ليست تشاركية بين السلطة والمجتمع كما عبر عنها جون لوك وليست بصيغة جان جاك روسو حين عد ان صاحب السيادة هو الارادة العامة (المجتمع)، بل ان صيغة العقد الاجتماعي في النطقة العربية تمثل تناقضا صارخا، ففي حين ان السلطان مطلق لاحدود له كما عبر عنه هوبز الا ان المجتمع لم يكن طرفا في هذا العقد (المجازي) بل انه مجبر على الخضوع للسلطة.

ان هذا الفهم السقيم لطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم بأنها يجب ان تكون حتما علاقة خضوع وطاعة للسلطان متأتي من سوء فهم منظومة الحقوق والحريات من منظور السلطة وهو ما انعكس على سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة، اذ غالبا ما تنظر النظم السياسية العربية الى شعوبها نظرة كم وليس نوع، ومن ثم فان هذا المعيار الكمي في تحليل موقع الشعوب ولد نمطا تسلطيا في علاقة السلطة بالمجتمع، ساهم في تشكيله كل من السلطة والمجتمع الا ان الغلبة فيه دائما لصاحب السلطة (النظام السياسي).

الامر الذي انعكس بدوره على ازمة ثقة حادة بين الشعب والحكومات ومن ثم ازمة شرعية سياسية تفتقر لها الحكومات في المنطقة العربية ومما زاد الطين بلة ان هذه النظم لتحقيق شرعيتها السياسية استخدمت وسائل الاكراه والقمع ضد شعوبها.

ولمعالجة هذه الازمة اعتمدت هذه النظم مبدأ التمسك بعصبية الدم المباشرة او العصبية القرابية التي اضحت من اهم مصادر ووسائل تحقيق الشرعية لهذه النظم التي اعتمدت اسلوب توارث المناصب الحساسة من قبل اقارب الدم المباشرين [١٢]. وبهذا اضحت ظاهرة توريث المناصب واحتكارها في اقارب الدم المباشرين وتحول المؤسسات الامنية الى مؤسسات قمع وبطش ووسيلة لانتهاك حقوق الانسان من اهم مظاهر هذه الازمة [١٣]. وبالرغم من كل مايقال فان السلطة او الانظمة السياسية العربية على الرغم من سطوتها واستبدادها بالمجتمع العربي طوال عقود من السيطرة والاذلال الا انها ظلت تعاني ازمة شرعية حادة بغض النظر عن مشروعيتها القانونية التي حققتها بحكم سيطرة الغالب على المغلوب هذا من جهة.

ومن جهة احرى فأن مقولة فقهاء القانون الدستوري أن الدولة الحديثة وجدت عندما انفصلت ذمة الدولة عن ذمة الحاكم، وعندما أصبحت السلطة اختصاصاً وليست ملكاً أو ميزة شخصية فان ذلك يعني ان مفهوم الدولة الحديثة لم يعد مجرد الشعب والحكومة والاقليم وانما يعني دولة المؤسسات وان الحكام هم موظفون ممارسون لاختصصات معينة (السلطة) وليسوا ملاكا لها، وان الدستور هو الاطار القانوني الذي يحدد ذلك [١٤].

الا ان السمة الغالبة على النظم السياسية العربية ان الدولة لا تعني دولة المؤسسات والقانون بل اضحت المؤسسات والقانون لاتعبران عن تطلعات الشعب بقدر ما تعبران عن تطلعات السلطةالسياسية وذلك حين تداخلت شحصية الدولة مع شخصية الحاكم فاضحت الدولة تعني الحاكم والحاكم يعني الدولة ومن ثم لايوجد امام الرعية الا الخضوع والاذعان لهذا السيد المبجل، الامر الذي يعني علو الحاكم فوق الدستور والقانون ومن ثم فان تداخل شخص الحاكم في وعي جهاز السلطة ووعي الجماهير مع شخصية الدولة قاد الى ان يكون الحاكم مصدرا للشرعية ومنبعا للسلطة في المجتمع [١٥].

وعليه يمكن القول ان غياب التكامل في مظاهر الفعل بين الحاكم والمحكوم ومن ثم قيام السلطة في معظم الأحوال بفعل عامل القوة وليس بفعل الشرعية السياسية قاد الى ان تكون السلطة ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفيا الأمر الذي يعني تداخل مفهوم السلطة (التي هي ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم الحياة الاجتماعية والتربوية وهي في صيغتها الأدبية تعني قدرة الإخضاع أو القوة التي يستشعرها الفرد وتملي عليه نوعا من الفعل والسلوك) مع مفهوم التسلط (الذي هو الافراط السلبي في ممارسة السلطة ويستند إلى الاكراه والقهر)..وهو ما عبرت عن مقولة لويس الرابع عشر(أنا الدولة) ومقولة أنور السادات (أنا رب العائلة) [١٦]. وفي ظل نزعة التسلط شاعت ثقافة تنكر المواطن وتشجع العنف وتعادي التعددية بما يجعلها غير مواتية للديمقراطية ناهيك عن غياب نزعة التفاوض مع الأخر إن لم يكن رفضه وعدم الاعتراف به مما ينعكس على ضعف المشاركة السياسية[١٧].

وبهذا اضحى المواطن او الفرد لايملك سوى الطاعة لهذه السلطة واية اشارة منه تفسر بانها خروج على السلطة والتآمر عليها، وهنا يكمن الخلل في مسار العلاقة بين الحاكم والمحكوم من جهة وفي سوء تفسير وفهم منظومة الحقوق والحريات من جهة اخرى. ومما تقدم يمكن ان

ننتهي الى ان هناك خللا اعترى فهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم مرده سوء فهم منظومة الحقوق والحريات بين السلطة والمجتمع ومن ثم قيام السلطة في الواقع العربي بفعل عامل القوة، الامر الذي قاد الى تداخل مفهوم السلطة مع مفهوم التسلط ومن ثم اصبحت السلطة ملكاً شخصياً وابتعدت عن ان تكون امتيازاً وظيفياً واستحقاقاً دستورياً وهنا مكمن الخلل.

المبحث الثاني: المجتمع ومسار العلاقة بين الفرد و السلطة

من الحقائق الثابتة ان عوامل الدين والتاريخ والقيم المتوارثة والحقائق الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن عوامل اخرى تساهم كلها في تشكيل الشخصية لمجتمع ما كما تساهم في تحديد طبيعة ونمط تفكير ذلك المجتمع ومن ثم تحدد بشكل كبير اتجاه مسار العلاقة من الفرد الى السلطة وبالعكس، الا ان الاستبداد من ناحية ثانية قد يقوض كل تلك العوامل ويحدد مسارا محددا للعلاقة بين الفرد والسلطة ينتهي بخضوع لامحدود من المجتمع ازاء سطوة وتجبر السلطة.

وفيما يتعلق بالمجتمع العربي وبناء على ماتقدم فان المجتمع العربي بدوره يتحمل جزءا من المسؤلية في تشويه مسار العلاقة بين الفرد والسلطة سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجموع، فهناك ابعادا تاريخية ودينية وثقافية واجتماعية مختلفة ساهمت في ذلك، والتي يمكن اجمالها في مطلبين رئيسيين سنحاول دراستهما وكالاتي: المطلب الاول، الفهم الخاطيء للتاريخ وتأويل النص الديني؛ المطلب الثاني، طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية.

المطلب الاول: الفهم الخاطيء للتاريخ وتأويل النص الديني

ان استبداد السلطة في الواقع العربي لم يكن وليد الامس القريب او وليد التجزئة والاستعمار فصور الاستبداد كما مر بنا في المبحث السابق قد تجلت عبر قرون من الزمن في المنطقة العربية، كما عملت النظم السياسية بمختلف مسمياتها وايديولوجياتها الى استغلال الدين لاضفاء طابع الشرعية على ذلك الاستبداد تحت مسمى عدم جواز الخروج على ولاة الامر، وقد روج علماء السلطان لتلك النظرية وقد افلحوا في ذلك حتى اضحى التسلط جزءا لايتجزأ من تكوين السلطة واضحى الخضوع جزءا لايستهان به من تاريخ المجتمع العربي.

في حين انه من الحقائق الثابتة والتي لاتخفى على ذي لب ان الاسلام امر بأتباع الحق والعدل وتجنب اتباع الهوى في حكم الناس وجاء الخطاب القراني مدللا على ذلك في قوله تعالى " {يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}[١٨] {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ.. } [١٩]

كما تزخر السيرة النبوية بما لامجال لذكره هنا من الشواهد على الامر بالمعروف واتباع الحق والعدل بين الراعي والرعية،

فالاسلام لم يأمر بالاستبداد ولم يدعو له لا من قريب ولا من بعيد بل ان كل مفردة تنتمي الى الاستبداد والتسلط ليست من الاسلام بصلة الا ان المستبدين من الحكام استغلوا بساطة المجتمع العربي واستغلوا الاسلام لتبرير استبدادهم بالسلطة ولم يكن لهم ذلك لولا وجود المؤسسة الدينية الرسمية التابعة للسلطة (علماء السلطان) الذين روجوا لنظرية استبداد الحكام تحت مسمى اقامة الشرع الاسلامي، وربما على سبيل المثال لا الحصر تمثل محنة خلق القران في زمن المأمون احدى المسائل الفكرية التي روج لها علماء السلطان لتبرير استبداد الحكام الذين ذهبوا بعيدا في طغيانهم الى حدود تحريف العقيدة الاسلامية تحت هذا المسمى.

ان الاسلام اقام معادلة متوازنة في نسق العلاقة بين الحاكم والمحكوم { فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ } فليس من المعقول ان يأمر بالطاعة العمياء للسلطة تحت ذريعة عدم جواز الخروج على ولي الامر.فألاسلام اقر مبدأ الشورى في نظرية الحكم الاسلامية، وذهب الفقهاء بعيدا في تحديد شروط ولي الامر (الخليفة) ومنها معرفته ومكنته من امور الشرع كالتفسير والاجتهاد وعلم الحديث كي لايشتط الحاكم في حكم الرعية ولا يحيد في حكمه عن الشرع الاسلامي اذ ان الحاكم مأمور بطاعة الشرع في حكمه، والخلافة ومن ثم البيعة هي عقد بين الراعي والرعية و بموجبه للحاكم على الرعية الطاعة مالم يأمر بمعصية ولم يحيد عن الشرع في حكمه وللرعية على الحاكم ان يحكمها بشرع الله ومتى ما حاد عن ذلك اصبحت الرعية في حل من العقد مع الحاكم حتى يعود عن ذلك.

الا انه من الجدير بالذكر هنا ان ننبه الى ان قضية الخروج وعدم الخروج على ولي الامر محكومة بقواعد وشروط وهي اذا استبد الحاكم بحكمه وحاد عن الكتاب والسنة هنا يجب على

الرعية ان تتوقف عن طاعته حتى يعود، فان ابى يصبح هنا الخروج علية واجبا على الامة، ولكن بقيد وهو اذا كان الخروج عليه يحقق مصلحة اكبرمن المفسدة المتحققة بالخضوع له، اما اذا كان الخروج عليه يحقق مفسدة اكبر واعظم من المصلحة المتحققة من عدم الخروج فهنا على الامة الصبر على الحاكم وعدم الخروج عليه وذلك بقيد ايضا وهو ان على الامة عدم الاستسلام للحاكم الطاغية بل يجب عليها شرعا ان تأخذ باسباب التمكين ومتى ما تحقق لها ذلك يصبح الخروج على الطاغية واجبا عليها اذ ان الله سبحانه وتعالى من عدله وقسطه جعل تغيير حال القوم من حال الى افضل مرهون بتغيير حال القوم لانفسهم بدءا من الفرد وانتهاءا بالامة بتحكيم شرع الله في احوالهم ومعاملاتهم وسلوكياتهم ومتى حققت ذلك كانت قد حققت اسباب التمكين لها وكان حقا على الله ان يغير حالها من حال الى افضل وذلك مصداق قوله تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}[٢٠].

وكما اخبرنا النص القراني ان التمكين في الارض يستلزم اقامة شرع الله سبحانه وتعالى {الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} [٢١]. الا ان علماء السلطان لم يروجوا لهذا الشق من المعادلة في حين روجوا للشق الاول وهو وجوب عدم الخروج على ولي الامر وهو ما استثمره المستبدون من الحكام واستغله المستشرقون لاغراضهم الخبيثة وروجوا لنظرية الاستبداد الاسلامي والاسلام المستبد هذا من جهة.

ومن جهة اخرى قاد الفهم الخاطيء للتاريخ وتأويل النص الديني الى وجود مؤسسة دينية تعمل لدعم صاحب السلطة تحت دعوى عدم جواز الخروج على ولاة الامر وهو ما اصبح اكثر وضوحا عندما اصبحت المؤسسة الدينية تابعة للجهاز الحكومي الرسمي واصبحت مؤسسة الاوقاف من ضمن مؤسسات الدولة وفقد علماء الدين استقلاليتهم واصبحوا موظفين رسميين في الدولة ويتلقون رواتبهم منها وبهذا ظهر علماء السلطة الذين روجوا لنظرية الخضوع والاذعان للمستبد تحت مسمى طاعة اولي الامر، ومن ثم ممارسة التثقيف الفكري لتبرير الاستبداد وشيوع ثقافة الخضوع [٢٢].

وخلاصة القول ان الفهم الخاطيء لاحداث التاريخ وتأويل النص الديني قاد المؤسسة الدينية الرسمية لتبرير الاستبداد وبهذا اسهمت هذه المؤسسة بشكل كبير في تجذر مفهوم الاستبداد لدى المستبدين من الحكام تحت مسمى عدم جواز الخروج على ولاة الامر، وهو ما روجت له هذه المؤسسة، والذي في حقيقته يبتعد عما قررته نصوص الشرع الاسلامي الداعية الى وجوب قيام الحكم بالحق والعدل بين الناس.

المطلب الثاني: طبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية.

التنشئة الاجتماعية السياسية اهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظم السياسية، فهي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي وهي التي تقرر مداركه للسياسية وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية، بمعنى انها عمليا تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع ومدى تاثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية .

وتعد التنشئة الاجتماعية السياسية هامة للغاية لكونها عملية قد تؤدي بالافراد الى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام القائم وفي المساهمة السياسية[٢٣].

والتنشئة الاجتماعية السياسية في الحقيقة هي عملية التربية وعملية تثقيف واعداد وهنا لايمكن فصل التداخل بين التربية والثقافة فكل تقدم في احداها يؤثر ايجابيا في مسار الاخرى والعكس صحيح ايضا، فالتربية هي العامل الموجه للتنمية الثقافية والاداة الفعالة لنقل الثقافة ورفع مستواها وتعزيز الذاتية الثقافية، كما ان الثقافة بدورها تغذي التربية وتشكل قوامها الفكري والخلقي [٢٤]. بمعنى اخر ان التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية مثاقفة او عملية التعلم التي تنتقل من خلالها المعايير والقيم وانماط السلوك السياسي من جيل لاخر وعلى هذا الاساس هناك اساسين لهذه العملية[٢٥]: الاول، عملية التعلم والتي تؤكد اصل التوجهات السياسية للفرد وتطوره بمعنى تطور قدرة الطفل على فهم العالم السياسي؛ الثاني، عملية انتقال الثقافة أي انتقال المعايير السياسية وانماط السلوك السياسي من اجهزة التنشئة الى الطفل، أي مضمون ما تنقله مؤسسات التنشئة الى الطفل، وبهذا المعنى فان عملية التنشئة اما ان تكون من وسائل الحفاظ على استمرارية الثقافة السائدة، او تكون اداة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

وبقدر تعلق الامر بالموقف من السلطة والنظام السياسي في المنطقة العربية يمكن القول ان الموقف من السلطة الابوية في نطاق الاسرة انعكس على موقف الافراد من السلطة السياسية وكيفية التعامل معها، فعصور الانحطاط الفكري التي مرت بها المنطقة العربية والمجتمع العربي ولدت فهما سقيما لمضامين السلطة الابوية ومضامين قوامة الرجل على المراة امتدت لتشمل احتقار المراة وعدها عنصرا سلبيا في المجتمع وماعليها سوى الطاعة العمياء للرجل وهنا تجسدت صورة سلطة الاب التي ليس لها رادع في ذهن الطفل، ولان المجتمعات العربية ذات اصول قبلية فقد انطبق الحال على عدم مخالفة زعيم العشيرة لان معصيته خروج على رغبة العشيرة التي تتمثل برغبة زعيمها، ومن ثم انعكس ذلك في تصوره لنظام السلطة سواء في المدرسة او المشروع الاقتصادي او المجتمع ومن ثم السلطة السياسية وموقفه منها وتحديد نمط التعامل معها.

فصورة سلطة الاب وزعيم القبيلة ومدير المدرسة والمعلم كلها انطوت على صور الخضوع والاذعان بشكل او اخر ناهيك عن صور التهميش والالغاء ونفي الاخر فضلا عن انطباع صورة اعلى رمز للسلطة السياسية في البلاد بزيه ونياشينه وتمجيدها بدءا من رياض الاطفال و مرورا بالمؤسسات الرسمية وصولا الى الساحات العامة كل ذلك انطبع في ذهن الطفل لتولد انموذجا غير معارض للسلطة السياسية في المستقبل. وهو ما استثمره النظام السياسي في توجيه التنشئة الاجتماعية السياسية نحو دعم السلطة والخضوع لها من خلال استغلال وسائل التربية و التعليم و الثقافة والاعلام لتوجيه وتثقيف المجتمع بثقافة النظام.

او بكلمة اخرى ان حالة احترام السلطة في وعي المواطن العربي سرعان ما تتحول الى هيبة ثم خوف وتعظيم يؤدي تدريجيا الى استبعاد وتلاشي أية احتمالات للمراجعة او المساءلة او المطالبة او المحاسبة او المراقبة، ومن ثم فأن الاعتمادية المفرطة في امتدادها العام على الصعيد النفسي والسلوكي تؤدي في الذهن العربي الى التهيؤ العام والنطقي لقبول حالة الاستبداد والجكم القهري المطلق وان كان على مضض، الا ان الاستخدام المفرط لوسائل القهر والاذلال من قبل السلطة ضد المجتمع ولد شرخا عميقا في الحياة السياسية العربية وهنا تحولت السلطة الى قدر محتوم يدوم بدوام وسائل القهر والسيطرة ولتدخل نفسية الانسان العربي تدريجيا في أسر حالة من الاختناق

البطيء والتقهقر المادي والروحي وليتحول الى تربة ميتة صالحة للعبودية لاغير، على الاقل من وجهة نظر النظام[٢٦].

ومما تقدم يمكن ان نخلص الى ان صورة السلطة الابوية ترسخت في الذهن العربي منذ نعومة الاظافر وتجسدت بشكل فعلي امام السلطة السياسية مما افقد المجتمع امكانية مراقبة ومسألة ومحاسبة السلطة. بمعنى اخر ان التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي اسهمت في تجذر مفهوم الطاعة للسلطة السياسية وهو ما استثمرته الاخيرة في تبرير سطوتها بالمجتمع.

المبحث الثالث: سوء فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة و اثرها في التعددية السياسية.

ان فهم مسار العلاقة بين الفرد والسلطة لا يمكن استشفافه بعيدا عن واقع التنشئة الاجتماعية السياسية للافراد في المجتمع، كما لا يمكن فصله بأي حال من الاحوال عن التفسير الخاطيء لفهم التاريخ و تأويل النص الديني. ومن ثم فأنه عند محاولة تحليل موقع التعددية الحزبية او بكلمة ادق موقع المعارضة السياسية في ميزان السلطة لا يمكن الخروج بأي شكل من الاشكال عن واقع العلاقة السلبية بين الفرد و السلطة او قل بين المجتمع و السلطة من جهة وعن سوء فهم منظومة الحقوق والحريات من كلا الطرفين من جهة اخرى. وسنحاول دراسة ذلك من خلال مطلبين هما: السلطة السياسية و التعددية الحزبية؛ ازمة المعارضة السياسية.

المطلب الاول: السلطة السياسية و التعددية الحزبية

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها ان النظم السياسية العربية تنظر للشعب من ناحية منظار كمي وليس نوعي، ومن ثم فان هذا المعيار الكمي في تحليل موقع الشعوب ولد نمطا تسلطيا في علاقة السلطة بالفرد (كما مر بنا في المباحث السابقة).

وعليه يمكن القول انه في ظل ظروف ازمة الشرعية وغياب مفاهيم الدولة الحديثة وتسلط الانظمة السياسية تشيع ظاهرة المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، ففي الوقت الذي تنص الدساتير العربية على حقوق المواطن الاساسية و حقه في التجمع والتظاهر والانظمام الى الاحزاب، والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وان السيادة للشعب، الا انه في الواقع العملي تغيب كل هذه النصوص عن ذهن ومخيلة السلطة في الدولة، ففي حين يطالب الفرد بكل الواجبات تجاه السلطة بوصفه مواطنا في الدولة بما في ذلك اداء خدمة العلم وطاعة الانظمة

والقوانين والامتثال لاوامر السلطة الا انه امام كل ذلك ليس له أية حقوق بذمة السلطة من الناحية الواقعية.

وهذا يعني في المجمل العام ان غالبية النظم السياسية العربية لاتعترف من الناحية الفعلية بالحقوق المتضمنة بين طيات الدساتير كما ان الافراد ليس لهم اية ضمانات قانونية للتمتع بحقوقهم الدستورية في ظل هذا النوع من الانظمة السياسية، فضلا عن ان غالبية هذه النظم لاتعترف من الناحية العملية بالتنظيمات الحزبية كشريك فعلي في العملية السياسية ومن ثم فانها قد تحظرها ابتداءا اخذا بالاحوط او انها قد تسمح بها ككيانات تنظيمية لاتعبر عن قوى اجتماعية يعتد بها ولا تتبنى ايديولوجية متماسكة او برنامجا حقيقيا يراد به التغيير، فاذا ما حاولت المعارضة ان تخرج عن حدود دورها المتمثل في اضفاء مسحة ديمقراطية على النظام تعقبتها السلطة ونكلت برموزها.

من ناحية ثانية ان النظم السياسية العربية في موقفها من التعددية السياسية تتراوح بين نظم لاحزبية ترفض اساسا فكرة العمل الحزبي و نظم احادية الحزبية و نظم التعددية المقيدة. وهذا يعني ان النظم العربية لاتسمح بالتعددية وغير مقتنعة بها وان سمحت لها فانها تسمح بتعددية مقيدة تجعل ممارسات الاحزاب السياسية تحاط بكثير من القيود القانونية والاجرائية التي تسلبها فاعليتها[٢٧].

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي لم تفهم حقيقة وجوهر فكرة التعددية السياسية او بالاحرى لم تفهم معنى فكرة الديمقراطية، وهي ان تعاملت معها (مع التعددية السياسية) فهي لم تتعامل معها من اجل الديمقراطية ذاتها وانما تعاملت معها بوصفها وسيلة في المعركة ولم تكن هدفا او جزءا من التصور العام مثل الاستقلال والتنمية[٢٨]. الامر الذي يعني ان الانتخابات التي تجريها الانظمة الحاكمة اصبحت مجرد اجراء او تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية منبتة الصلة عن اعمال الحق في المشاركة او مبدأ تداول السلطة[٢٩].

بل أن الأمر أخطر من ذلك حين تواجه هذه الانظمة ظاهرة عدم وجود صف ثانٍ من القيادات السياسية قادرة على ملء الفراغ في حالة غياب الصف الأول للقيادة السياسية، وبدلاً من

أن تلجا هذه النظم إلى الحل الديمقراطي لحل هذه الاشكالية زادت الامر ارباكا حين اصبحت النظم الجمهورية تورث من الاباء الى الابناء (سوريا مثلاً) ومن ثم ظهور إشكالية جديدة وهي عائلية السلطة في النظم الجمهورية، بل شهدت ساحة النظم السياسية العربية المعاصرة ظاهرة انقلاب الابناء على الاباء (قطر مثلاً). مما يدل على مدى الارباك السياسي الذي تعانيه النظم السياسية العربية، ومما جعل الأمر أكثر خطورة وتعقيداً هو ظهور اشكالية التعديلات الدستورية أو التكييفات الدستورية لتلائم ظروف الشخص الذي يراد تجديد رئاسته أو تمكنه من ترشيح نفسه للرئاسة، وخطورة ذلك انها تفتح الباب أمام المزيد من التعديلات الدستورية لتلائم مطامع ومقاسات واذواق من يريد البقاء في السلطة [٣٠]. وهذا ما حدث في سوريا ومصر والأردن، ليعبر ذلك عن هشاشة ما يسمى بـ(لعبة الدساتير العربية) من جهة، وعن شكلية التعامل مع هذه الدساتير من جهة أخرى، فأصبح المواطن لا يأخذ نصوص القوانين على محمل الجد، فهو لا يرى فيها سوى شعارات براقة تحفظ في متون الدساتير والمجلدات وسرعان ما يكسوها الغبار على رفوف مكاتب اروق الحكم في اغلب الدول العربية. وفي ظل غياب التعددية السياسية تضعف المشاركة السياسية إن لم تنعدم وهي إن وجدت لا تتعدى أن تكون شكلية.

وبهذا ننتهي الى ان النظم السياسية العربية تعاني من ارباك شديد في الواقع العملي اذ هي من ناحيةٍ غير مقتنعة فعليا بالتعددية السياسية، كما انها غير مستعدة لتقديم اية تنازلات للمعارضة السياسية من ناحية اخرى فضلا عن رفضها التام لفكرة التداول السلمي للسلطة، مما ولد شرخا عميقا بينها وبين المعارضة. اما قبولها بالتعددية السياسية في السنوات الاخيرة فهذا جاء بفعل الضغوطات الخارجية وهو ما استثمرته السلطة لاضفاء مسحة ديمقراطية على صورتها الامر الذي زاد من عدم الثقة بينها وبين المعارضة.

المطلب الثاني: أزمة المعارضة السياسية

في سائر المجتمعات الحديثة التي انجزت ثورتها الاجتماعية واقامت الدولة الوطنية ينظر للمعارضة السياسية نظرة تتجاوز اطار الحق والقانون الى اطار السياسية والمصلحة العامة للوطن والدولة والامة.

ولا يجـري الاكتفـاء في هـذه النظـرة بتمتـع المعارضـة بحقهـا الدسـتوري – السياسـي والديمقراطي في العمل كمعارضة، واحاطة ذلك الحق بالضمانات القانونيـة والتشـريعية ضـمن اطـار كفالة الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، بل يجري اكثر من ذلك وهو السعي الى تمكين المعارضة من حـق الوجـود ومـن حريـة العمـل السياسـي لهـدف اعلـى وهـو حمايـة المجـال السياسـي مـن الاضطراب، ومنع السياسية من ان تعبر عن نفسها وعن مطالـب قواهـا خـارج قاعـدة الديمقراطيـة وقاعدة السلم والمدنية[٣١]. ان هذه القاعدة في العمل السياسي لم تكن ان لم يكن هنـاك فهمـا سـليما وصحيحا لمنظومة الحقوق والحريات على مستوى السلطة والافراد، ومن ثـم فـان أي خلـل في فهـم هذه المنظومة ينعكس على خلل في فهم مسار العلاقة بـين الفـرد والسـلطة. ان الفهـم السـليم لهـذه المنظومة هو الذي يرتقي بالمعارضة لتكون قوة توازن في المجتمع لانها تعبير عن القـوى الاجتماعيـة الاخرى الامر الذي مكنها من احتلال الموقع الوسط بين الفرد (المجتمع) والسلطة.

وبالتطبيق على واقع الوطن العربي فيما يتعلق بالدول التي تسمح بالتعددية الحزبيـة(وهـو مجال بحثنا) نجد ان ماتقدم هو الجانب النظري لمفهوم المعارضـة السياسـية اذ ان واقـع المعارضـة السياسية في الدول العربية بعيد كل البعد عن موقع المعارضة السياسية العام وهو الموقع الوسط بـين السلطة والمجتمع ومن ثم فهي لاتشكل قوة توازن في المجتمع لانها لاتكاد تعبر عن نفسها في كثير من الدول اما القول انها تعبير عن القوى الاجتماعية الاخرى فذاك امر مشـكوك فيـه ايضـا، اذ ان الصورة السابقة لمسار العلاقة بين الفرد والسلطة من وجهة نظر النظام (والتي بحثت سـابقا) تـترك بصماتها واضحة عند تحليل موقف المعارضة السياسـية في الـوطن العربـي، فلـيس هنـاك معارضـة سياسية في المسار السلمي ينطبق عليها وصف المعارضة السياسية في العـالم العربـي، ذلـك الوصـف الذي يجعلها تتوسط الميدان بين السلطة والمجتمع.

فمن جهـة تكمـن مشـكلة المعارضـة السياسـية في الـوطن العربـي في تكوينهـا الفكـري وفي طروحاتها وبرامجها وممارساتها فهي ليست اكثر تجذرا بالواقع وفهما له وارتباطا بقضايا جماهيره من النظام السياسي، فضبابية الرؤى والطروحات والانقسامات الداخلية وغياب الحرية هـي السـمة البارزة على كثير من صفوف المعارضة في الواقع العربي فاغلـب بـرامج المعارضـة[٣٢] لاتطـرح بـديلا

للتعايش بقدر ماتحاول الاستئثار بالسلطة من اجل تكرار تجربة النظام القائم في التفرد بالقرار وعدم السماح بظهور كل ما هو مخالف.

وربما لم تعرف بعض الدول العربية في تاريخها السياسي معارضة سياسية بالمعنى السياسي المعروف الا في بدايات القرن العشرين، كما ان هذه التجربة وُإِدَتْ عندما قامت تجربة الحزب الواحد او تجربة الجبهة الوطنية الامر الذي اكسب السلطة المركزية الحاكمة قدرا من الهالة والهيبة واضعف الى حد بعيد من قوة القوى المناوئة لها بحيث بدت المعارضة وكأنها انتقاص من هيبة الدولة وليس النظام السياسي فحسب.

مما يعني ضعف وهشاشة موقف المعارضة امام السلطة السياسية فلا هي قادرة على اثنائه عما يخطط له ولا هي تقوى على اقتلاعه من منصبه كي تحل محله ومن ثم اضحت هذه المعارضة تدور في الفلك الذي حددته لها السلطة وتأبى ان تتعداه لافق اوسع يضمن ان تشكل تهديدا حقيقيا للسلطة بشكل يدفعها للعمل على كسب شرعية مجتمعية.

الامر الذي اوقع بالمعارضة بين رحى النظام بقواعده الصارمة من جهة وبين مدى التأييد الجماهيري لها من جهة اخرى ومن ثم انزلقت المعارضة السياسية الى مأزق مزدوج تمثل في حالة الجمود الفكري والحركي الذي يسيطر على طبيعة التكوين التنظيمي والايديولوجي لها من جهة، وفي زيادة ضغط السلطة الحاكمة والالتفاف على مطالب المعارضة بشكل جعل من العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية اكثر من كونها علاقة انداد من جهة اخرى.وربما مرد هذا الضعف الذي يعتري المعارضة السياسية في الوطن العربي الى عدة امور اهمها[٣٣]:

اولا: عدم ايمان النظم السياسية بفكرة تداول السلطة: اذ لازالت فكرة الدولة المركزية وواحدية توجه السلطة هي التي تسيطر على فكرة النظام السياسي ومن ثم يكون عنف الدولة او عنف السلطة ضد كل من يخالفها هو الدواء الشافي بنظر السلطة لكل مايهدد عرشها.

ثانيا: ضعف التأييد الجماهيري للمعارضة السياسية: اذ ان المعارضة السياسية وراء سعيها للوصول الى السلطة لاسيما في النظم ذات الديمقراطية المقيدة ارتضت ان تكون الوصيف للنظام السياسي في معادلة الحكم ومن ثم تخلت عن الكثير من ثوابتها امام هدف الوصول للسلطة او بالاحرى الحصول على المناصب مما قد يساهم بتجميل صورة النظام من جهة ومن زيادة بعد الهوة بين المعارضة والجماهير من جهة اخرى مما افقد المعارضة الكثير من التأييد الشعبي اذ بدأ الشعب

لايرى جدوى من اتباع او تأييد احزا ب المعارضة اذ لاهي خلصته من سطوة النظام ولاهي خففت عنه اعباء الحياة الاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن عدم قدرتها على تحقيق شعاراتها ومن هنا كانت اغلب الاحزاب السياسية المعارضة لايتعدى تأييدها عدد المنظوين تحت لوائها والمنتفعين منها.

ثالثا: تلاشي مفهوم المعارضة السياسية: ان مفهوم المعارضة السياسية بسبب ما تقدم انحسر لدى هذه الاحزاب وتجزأ حتى بانت هذه المعارضة مجرد اثبات الحضور والرغبة في الظهور اكثر من كونها معارضة حقيقية فلم تشكل هذه الاحزاب أي تهديد حقيقي للنظام الحاكم.

رابعا: التخبط التنظيمي: ان التخبط التنظمي الذي تعانيه المعارضة السياسية يدل على عدم تجذر فكرة الديمقراطية لدى هذه الاحزاب اذ ان المفارقة تكمن في ان اغلبها يحاجج النظام السياسي بعدم اتباع الاساليب الديمقراطية في الحكم والتعامل مع المعارضة الا انها في الوقت نفسه هي بعيدة عن مضامين هذه الديمقراطية اذ ان كثير منها ينادي بالتداول السلمي للسلطة ويرفض فكرة تداول السلطة فيما يتعلق برئاسة الحزب مما يعني هشاشة الطروحات الفكرية لدى كثير من احزاب المعارضة.

ومن هنا لم تكن قوة النظام والحزب الحاكم في البلدان العربية مرده قوة ذاتية يتمتع بها النظام بقدر ما كان مردها الى ضعف احزاب المعارضة السياسية وهشاشة طروحاتها ومواقفها وسياساتها. ومما تقدم يمكن تحديد ازمة المعارضة السياسية مع نفسها بما يلي[٣٤]:

١. ان كل معارضة سياسية يفترض بها ان تستمد شرعيتها من وجود حاجة اجتماعية تنعكس فيما بعد بصورة حاجة سياسية تتمخض عن تشكيل حزب سياسي، اذ لابد من وجود دافع اجتماعي يشكل مدخلا اجتماعيا يستدعي القدرة على اشباعه فيتولد حزب سياسي يعمل على اشباع هذه الحاجة الاجتماعية ومن هنا يستمد كل حزب سياسي شرعيته. واشكالية المعارضة السياسية العربية ان غلبها فاقد لهذه الشرعية، وفشلها في كسب قاعدة جماهيرية واسعة تستند اليها في الازمات دليل على ذلك.

٢. ان المعارضة السياسية العربية تعمل في مجال سياسي لايقدم لها امكانية حقيقية للعمل السياسي الطبيعي، بكلمة اخرى انها تعمل في مجال لا ينتمي الى الحق العام ولا تملك فيه سائر

قوى المجتمع حيزا معترفا به بقوة احكام القانون او الدستور، او بقوة احكام التوافق والتراضي بين السلطة ومعارضيها، وفي هذا النمط يكون المجال السياسي مهندسا على مقاس النخب الحاكمة وما يستتبع ذلك من احتكار السلطة وهنا يصبح المجال السياسي ملكية خاصة وليس ملكية عمومية لسائر قوى المجتمع.

٣. غياب المشروع السياسي، اذ ان اغلب قوى المعارضة السياسية العربية لاتمتلك مشروعا سياسيا – اجتماعيا تستند اليه في العمل الحزبي وبالنتيجة تحولت ممارساتها الى سياسات تجريبية عمياء لا مرجع تنتهل منه ولاخيارات برامجية ذات ابعاد ستراتيجية تعصم خياراتها التكتيكية من السقوط في فخ سياسية النظام السياسي. ومن ثم انعكس ذلك على تراجع قدراتها التمثيلية في الشارع العربي بعد ان كانت تهز عرش الحكومات في اربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، واضحت تسير من اخفاق الى اخر ومن هزيمة الى اخرى امام بطش النظام من جهة وامام افتقارها للشرعية المجتمعية من جهة اخرى.

٤. التحجر الفكري. ان التصحر او التحجر الفكري الذي تعانيه المعارضة السياسية العربية ينبع من فهمها للسياسية من جهة ومن ثوابتها الايديولوجية واستراتيجيتها العملية من جهة اخرى، فهي قد وعت السياسية من فرضية ذهبت الى التشديد على وجوب حماية وصون ثوابت السياسية والعمل السياسي واحاطتها بالقدسية امام مابدا لها او ظنته مساس او شكل من اشكال المساس بهذه الثوابت ومن ثم تخندقت في الدفاع عن هذه الثوابت، فذهب القوميون في رؤيتهم لمجتمع شديد الحاجة للتوحد الى النظر للتناقض بين ماهية الوحدة و الديمقراطية واعتقدوا ان الديمقراطية خيارا مجافيا للوحدة على خلفية الاعتقاد ان الديمقراطية تنتصر للتعدد والاختلاف وهي لا تصلح لمجتمع شديد الحاجة لما يصنع لحمة وحدته، وعاش الماركسيون على فكرة التناقض بين ماهية الاشتراكية والديمقراطية فاعتقدوا ان الديمقراطية هي صنيعة البرجوازية ومن ثم هي لا تصلح لمجتمع البروليتاريا الكادحة واخرون ذهبوا الى انكار الاخر ورفض الحوار مع الاخر وهكذا انزلقت هذه القوى كما انزلقت غيرها الى منزلق تبني نظرة متحجرة لظواهر مركبة غير قابلة للقراءة الواحدية او الفهم والتفسير من منظار او منهج واحد. وهو الداء الذي اصاب كل قوى المعارضة في رفض الاخر واعتقاد ان اهدافها هي اهداف المجتمع وما سواها هدم لقوى المجتمع و امكانياته.

٥. الاستتباع السياسي: ان أي معارضة سياسية يجب ان يكون هدفها الوطن والشعب وشعارها الولاء للوطن والشعب وهي خارج هذا النطاق لا يمكن اطلاق وصف المعارضة السياسية الوطنية عليها الا ان المشكلة تكمن في ان كثير من قوى المعارضة السياسية العربية حدثت بفعل ولادات قيصرية خارجية تمثل في استغلال النظم السياسية لكثير من القوى والشخصيات المعارضة لأهداف وبرامج عمل بعض هذه النظم بفعل التناحر الايديولوجي والسياسي الذي تتخبط فيه والعداء السياسي لبعضها البعض الاخر، فساعدت على تشكيل ما يسمى احزاب سياسية معارضة، والحق انها ليست معارضة سياسية بالمعنى السياسي المعروف الذي يجعلها قوة توازن حقيقية بين السلطة والمجتمع بقدر ما هي جيوب لنظام سياسي اخر يريد الحصول على مكاسب آمنة في معركته الفكرية و الاعلامية ضد النظام السياسي الاخر وهو ما حدث ولايزال يحدث في كثير من الدول العربية مما يجعل هذه الاحزاب تدين بالولاء لمن يطعمها ويرعاها وهذا يعني استتباع هذه القوى لمن يأويها وينفق عليها. وفي نهاية المطاف يمكن ان نخلص الى ان:

المعارضة السياسية تعاني ازمة ثقة بينها وبين المواطن وهي في ذلك سواء مع النظام السياسي. كما ان هناك نوع من التخبط التنظيمي داخل صفوف المعارضة السياسية وهو ما اوجد حالة من التناقض والتأزم الداخلي فأغلبها يرفض فكرة التداول السلمي لمنصب رئاسة الحزب في حين تطالب النظام السياسي بالقبول بفكرة التداول السلمي للسلطة مما ساهم في فقدانها لشرعيتها المجتمعية، الامر الذي يعني ضبابية الرؤى والطروحات الفكرية التي تعتري منهجية المعارضة، ومن ثم هشاشة موقفها امام السلطة والمجتمع على السواء فلا هي قادرة على تلبية طموحات المجتمع ولاهي قادرة على لي ذراع السلطة المستبدة ولا هي قادرة على تحقيق شعاراتها وبرامجها.

الخاتمة

مما تقدم يمكن استنتاج الآتي:

١. ان الاستبداد لم يكن وليد الامس القريب بل عرفته المنطقة العربية منذ زمن بعيد الا انه لم يكن سببا في سوء فهم طبيعة المسار بين السلطة والمجتمع بقدر ما كان نتيجة لمجموعة من العوامل اسهمت في تحقيقه.

٢. ان سوء فهم مسار العلاقة بين الحاكم والمحكوم مرده سوء فهم منظومة الحقوق والحريات على مستوى السلطة و المجتمع على حد سواء مما اوجد خللا في مسارات العلاقة بين السلطة والمجتمع، فالسلطة ترى ان المجتمع يجب ان يمتثل لاوامرها ونواهيها والمجتمع يرى ان السلطة السياسية يجب ان تنصفه وتحقق غاياته و اهدافه فهي موكلة بالدفع باهداف المجتمع الى الامام.

٣. إن السلطة والمجتمع يُعَدان مسؤلان مسؤلية جماعية (والغلبة فيها للنظام السياسي لما يمتلكه من وسائل وقدرات) عن الطغيان الذي حل بالمجتمع العربي اذ ان المجتمع باعتلال الفهم السليم للتاريخ وتأويل النص الديني وسوء مسار التنشئة الاجتماعية اسهم في ترسيخ الاستبداد، كما ان السلطة السياسة بمغالاتها في استخدام القسوة ضد معارضيها قد نأت بالمجتمع بعيدا عنها ومن ثم اوجدت هوة عميقة بينها وبين المجتمع وهي بالمحصلة غير مستعدة لردم هذه الهوة مما دفع بالمجتمع الى عدم الثقة بالنخب الحاكمة.

٤. ان المعارضة السياسية العربية بتلوناتها و مكوناتها غير ناضجة للتعامل مع المجتمع والسلطة فهي لم تستطع ان تكسب ثقة المجتمع نتيجة فقدان شرعيتها المجتمعية من جهة ومن جهة اخرى انها لم تستطع ان تلوي السلطة السياسية عما تريد تحقيقه، وعدم النضج الذي يعتري المعارضة السياسية مرده ضبابية الرؤى والطروحات التي تقدمها المعارضة فضلا عن ازمتها الداخلية وانقساماتها وتجزئتها ومعاركها الفكرية والاعلامية ومن ثم ابتعادها عن اهداف المجتمع وغاياته من جهة وضعفها امام قوة السلطة ورموزها من جهة اخرى الامر الذي افقدها شرعيتها المجتمعية.

The Eqivocality between the Individual and the Authority in the Regimes and its Impact on the Political Pluralism

Waleed Salim Mohamed

Lect., Branch of Public Policy, College of Politics, Mosul Univ.

Abstract

Despotism is a phenomenon known by the Arabic region for a long time ago, many factors have been involved in its formulation, such as the political, economic, social, cultural, and psychological ones. It reveals a defect in the relation between ruler and the ruled, and this relation has always been understood by political authority in a manner that shows the superiority of the ruler over the ruled through considering the authority a private property and not professional position, a matter that caused a defect in the relation between the authority and society.

Hence the contemporary political system did not understand the authority in a different way, and here came the negative stand towards the society in general and towards the political opposition in particular.As a result, mechanism of the official political discourse of the authority with the opposition was characterized by inactivation, exiling, canceling and extreme violence. This created non – trust atmospheres between the authority and opposition, which was negatively reflected on the citizen, society, and the stand towards political pluralism. And this is what the research has proven true.

الهوامش

١. سعد الدين ابراهيم و(اخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦، ص ٤٥

٢. المصدر نفسه، ص ٤٦.

٣. تشارلز باتروورث، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي،في غسان سلامة و(اخرون)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ط١، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص٨٩

٤. جياكومو لوتشياني، الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية، في غسان سلامة و (اخرون)، المصدر نفسه، ص١٧٨

٥. سعد الدين ابراهيم و(اخرون)، مصدر سايق، ص١٥٤–١٦٠

٦. محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٥، ص١٨٦

٧. برهان غليون، المنة العربية الدولة ضد الامة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٤٢

٨. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص١٧٣

٩. عبد الاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، في النزاعات الاهلية العربية،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ٥٨

١٠. أنجمار كارلسون، الإسلام وأوربا تعايش أم مجابهة، ترجمة سمير بوتاني، د.ن، د.م، ١٩٩٨، ص٧٩–٨٠.

١١. جون اسبزيتو، الاسلام والسياسية، ط ٤، نيويورك، ١٩٩٨، ص ١٥٦.

١٢. عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص ١٤٢.

١٣. نبيل شبيب، الإرهاب ومعالم الموقف الإسلامي، قضايا دولية، العدد٢٥٢، السنة٧، ت١ ١٩٩٦، ص٣٢.

١٤. يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص٣٦٥ — ٣٦٦.

١٥. مجدي حماد، الديمقراطية في الوطن العربي، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي،ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ٤٨٦

١٦. علي اسعد وظفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، ص ١٢٩ — ١٣٠

١٧. يحيى الجمل، مصدر سابق، ص٢٦٥ –٢٦٨ .

١٨. سورة ص، الاية ٢٦

١٩. سورة الحديد، الاية ٢٥ .

٢٠. سورة النور، الاية ٥٥

٢١. سورة الحج، الاية ٤١

٢٢. الصادق بلعيد، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، مصدر سابق، ج٢، ص ٦٦٣–٦٧٩.

٢٣. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي — أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٦، ص ٢٦٠.

٢٤. مسارع حسن الراوي، اشكالية الفكر والثقافة العربية، في سعدون حمادي واخرون، قضايا اشكالية في الفكر العربي المعاصر، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠٢.

٢٥. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧، ص ٣٣٤.

٢٦. المصدر نفسه،ص ٥١ –٥٢

٢٧. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد، النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٩ — ٧١.

٢٨. تعليق جورج قرم، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، ط٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.، ص٩٧ .

٢٩. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي — علاقات التفاعل والصراع، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص١٧٧

٣٠. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد، مصدر سابق،ص١٨٦ — ١٨٧.

٣١. عبد الاله بلقزيز، السلطة والمعارضة في الوطن العربي،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ١١

٣٢. خليل العناني، مأزق احزاب المارضة السياسية في مصر، شبكة المعلومات العالمية

٣٣. المصدر نفسه .

٣٤. عبد الاله بلقزيز، السلطة والمعارضة في الوطن العربي مصدر سابق،ص١٩ — ٤٠.

المصادر

١. القرأن الكريم

٢. الصادق بلعيد، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ط١، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩

٣. أنجمار كارلسون، الإسلام وأوربا تعايش أم مجابهة، ترجمة سمير بوتاني، د.ن، د.م، ١٩٩٨

٤. برهان غليون، المنة العربية الدولة ضد الامة، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤

٥. تشارلز باتروووث، الدولة والسلطة في الفكر السياسي العربي،في، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ط١، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩

٦. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي — علاقات التفاعل والصراع، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١

٧. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧

٨. جون اسبزيتو، الاسلام والسياسية، ط ٤، نيويورك، ١٩٩٨

٩. جياكومو لوتشياني، الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ط١، ج١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩

١٠. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١

١١. يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧

١٢. سعد الدين ابراهيم و(اخرون)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦

١٣. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، مطابع جامعة الموصل ١٩٨٦

١٤. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد، النظم السياسية قضايا الاستمرار والتغيير، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠

١٥. عبد الاله بلقزيز، دور الدولة في مواجهة النزاعات الاهلية، في النزاعات الاهلية العربية،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١

١٦. عبد الاله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠

١٧. عبد الاله بلقزيز، السلطة والمعارضة في الوطن العربي،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١

١٨. علي اسعد وطفة، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠

١٩. مجدي حماد، الديمقراطية في الوطن العربي، في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي،ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١

٢٠. محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٥

٢١. مسارع حسن الراوي، اشكالية الفكر والثقافة العربية، في سعدون حمادي واحرون، قضايا اشكالية في الفكر العربي المعاصر، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

٢٢. نبيل شبيب، الإرهاب ومعالم الموقف الإسلامي، قضايا دولية، العدد٢٥٢، السنة٧، ت١ ١٩٩٦

خليل العناني، مأزق احزاب المارضة السياسية في مصر، شبكة المعلومات العالمية